

خدمة التمويل المجتمعي الذكي لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق: دراسة اقتصادية تطبيقية للمدة من 2016-2023

م. د. مهدي علوان رحيمة العقابي
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور خدمة التمويل المجتمعي الذكي في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، وذلك من خلال دراسة تطور مؤشرات المشاريع الصغيرة، والتمويل المصرفي، والشمول المالي خلال المدة 2016-2023، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط، والتقارير الدولية ذات الصلة.

أظهرت نتائج البحث أن المشاريع الصغيرة تمثل الركيزة الأساسية للتشغيل في العراق، إلا أن مساهمتها في القيمة المضافة لا تزال محدودة نتيجة ضعف التمويل طويل الأجل، وانخفاض نسبة التمويل المصرفي الموجه لها من إجمالي الائتمان، والتي لم تتجاوز 10% طوال مدة الدراسة، كما بيّنت النتائج وجود تركّز واضح للمشاريع الصغيرة في الأنشطة الخدمية والتجارية مقابل ضعف نسبي في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعي والصناعي. وخلص البحث إلى أن التمويل المصرفي التقليدي يعاني من قصور هيكلي في تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة، الأمر الذي يبرز أهمية التمويل المجتمعي الذكي كآلية تمويلية مكملّة تسهم في توسيع قاعدة التمويل، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاستدامة والنمو الاقتصادي، وأوصى البحث بضرورة تفعيل الأطر التنظيمية للتمويل المجتمعي الذكي، وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: التمويل المجتمعي الذكي، التمويل الجماعي الرقمي، المشاريع الصغيرة، التنمية الاقتصادية، العراق

Smart Crowdfunding Financing Service for Financing Small Enterprises in Iraq: An Applied Economic Study for the Period 2016–2023

1 Asst. Prof. Mahdi Alwan Rahima Al-Aqabi, Ph.D.

College of Administration and Economics, University of Wasit

Abstract :

This study aims to analyze the role of smart crowdfunding in supporting small enterprises in Iraq by examining the development of indicators related to small enterprises, bank financing, and financial inclusion during the period 2016–2023. The study adopts a descriptive-analytical approach based on official data issued by the Central Bank of Iraq, the Ministry of Planning, and relevant international reports.

The findings indicate that small enterprises constitute the main pillar of employment in Iraq. However, their contribution to value added remains limited due to inadequate long-term financing and the low share of bank credit allocated to these enterprises, which did not exceed 10% of total credit throughout the study period. The results also reveal a significant concentration of small enterprises in the service and commercial sectors, accompanied by a relatively weak presence in the productive sectors, particularly agriculture and manufacturing.

The study concludes that the traditional banking system suffers from structural limitations in meeting the financing needs of small enterprises, highlighting the importance of smart crowdfunding as a complementary financing mechanism that can broaden access to finance, promote financial inclusion, and support sustainable economic growth. Accordingly, the study recommends strengthening the regulatory framework governing smart crowdfunding and directing its financing toward productive sectors in line with Iraq's economic development objectives.

Keywords: Smart Crowdfunding, Digital Crowdfunding, Small Enterprises, Economic Development, Iraq.

مقدمة :

تُعدّ المشاريع الصغيرة من الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور فاعل في توليد فرص العمل، وتنويع الهيكل الإنتاجي، وتعزيز الشمول الاقتصادي، ولا سيما في الدول النامية⁽¹⁾، وقد اكتسبت هذه المشاريع أهمية متزايدة في العراق خلال السنوات الأخيرة⁽²⁾، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة، وهيمنة القطاع النفطي، وضعف قدرة القطاع العام على استيعاب الأيدي العاملة⁽³⁾.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للمشاريع الصغيرة، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من المعوقات، يأتي في مقدمتها ضعف الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، وارتفاع متطلبات الضمانات، وقصر آجال القروض، الأمر الذي حدّ من قدرتها على النمو والاستدامة وفي هذا السياق⁽⁴⁾، برزت خدمة التمويل المجتمعي الذكي كأحد الابتكارات المالية الحديثة التي تعتمد على المنصات الرقمية لتجميع الموارد المالية من عدد كبير من الممولين، بما يساهم في سد الفجوة التمويلية وتعزيز الشمول المالي⁽⁵⁾.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة واقع التمويل المجتمعي الذكي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، من خلال تحليل تطور مؤشرات المشاريع الصغيرة، والتوزيع القطاعي لها، ومؤشرات التمويل المصرفي والشمول المالي خلال المدة 2016-2023⁽⁶⁾، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم معالجة تطبيقية تستند إلى بيانات رسمية، بما يساهم في إبراز إمكانات التمويل المجتمعي الذكي كأداة داعمة للتنمية الاقتصادية، ويوفر أساساً علمياً لصانعي السياسات في تبني آليات تمويل أكثر كفاءة واستدامة⁽⁷⁾.

¹ - International Labour Organization (ILO), World Employment and Social Outlook: Trends 2022, International Labour Office, Geneva, 2022, pp. 101-107.

² - World Bank, Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance: Improving SMEs' Access to Finance and Finding Innovative Solutions to Unlock Sources of Capital, Washington, D.C., 2023, pp. 4-9.

³ - (UNIDO) 'Industrial Development Report 2022: The Future of Industrialization in a Post-Pandemic World', United Nations Industrial Development Organization, Vienna, 2022, pp. 53-45.

⁴ - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، مديرية الاستقرار المالي، بغداد، 2023، ص 60-67.

⁵ - World Bank, Enhancing Access to Finance for Micro and Small Enterprises, Washington, D.C., 2022, pp. 22-31.

⁶ - البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي في العراق (2021-2025)، بغداد، 2021، ص 14-25.

⁷ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2023، بغداد، 2024، ص 119-135.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** تعاني المشاريع الصغيرة في العراق منذ عام 2016 من اختلالات هيكلية في الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية، على الرغم من الاعتراف المتزايد بدورها في تنويع القاعدة الإنتاجية وامتصاص البطالة. إذ يهيمن النظام المصرفي التقليدي على التمويل، مع اشتراطات ضمان مرتفعة، وإجراءات معقدة، وتركز واضح على الإقراض الحكومي والاستهلاكي⁽¹⁾، الأمر الذي أدى إلى تهميش قطاع واسع من المشاريع الصغيرة، خاصة الناشئة منها. وفي هذا السياق، برزت أدوات التمويل البديل، ولا سيما التمويل المجتمعي المدعوم بالتكنولوجيا المالية، كإمكانية نظرية وتطبيقية لمعالجة فجوة التمويل القائمة، إلا أن مدى ملاءمتها للبيئة العراقية لم يخضع بعد لتحليل أكاديمي تطبيقي دقيق⁽²⁾.

2. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل واقع تمويل المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة 2016-2023.
- 2- تشخيص فجوة التمويل وأسبابها الهيكلية والمؤسسية.
- 3- تقييم إمكانية تطبيق التمويل المجتمعي الذكي في البيئة الاقتصادية العراقية.
- 4- اقتراح نموذج تمويلي يتلاءم مع الخصائص المؤسسية والاقتصادية للعراق.

3. أهمية البحث: الأهمية العملية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حديثاً نسبياً في الأدبيات الاقتصادية العراقية، يتمثل في خدمة التمويل المجتمعي الذكي، بوصفها أداة تمويل بديلة قادرة على توسيع الشمول المالي خارج القنوات المصرفية التقليدية. كما تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من تركيزها على الفترة 2016-2023⁽³⁾، وهي فترة اتسمت بتذبذب اقتصادي واضح نتيجة صدمات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19، وما رافقها من ضغوط مالية، مما يجعل تقييم أدوات التمويل الجديدة في هذه المرحلة ذا قيمة عالية لصانعي السياسات⁽⁴⁾.

4. الفرضيات ونموذج الدراسة: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يعاني قطاع المشاريع الصغيرة في العراق من فجوة تمويلية مستمرة خلال المدة 2016-2023.
الفرضية الثانية: أدوات التمويل التقليدي غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة من حيث الكلفة والمرونة.
الفرضية الثالثة: يمكن للتمويل المجتمعي الذكي أن يساهم في تقليص فجوة التمويل إذا ما توفرت بيئة تنظيمية داعمة.

1 - البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2018، ص37.

2 - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2019، ص22.

3 - UNDP, Iraq Economic Reform Report, 2021, p15.

4 - وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص 9.

5. **حدود الدراسة:** تتحدد حدود هذا البحث على النحو الآتي:

الحدود المكانية: يقتصر البحث على بلد العراق.

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة من 2016 إلى 2023.

الحدود الموضوعية: يركز البحث على خدمة التمويل المجتمعي الذي ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مع تحليل مؤشرات المشاريع الصغيرة، التمويل المصرفي، والشمول المالي، دون التطرق لتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة.

6. **الدراسات السابقة:**

أولاً: علي حسين، الشمري (2022)، التمويل الرقمي وأثره في دعم المشروعات الصغيرة في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

ملخص: بينت الدراسة أن التمويل الرقمي أسهم في زيادة فرص تمويل المشاريع الصغيرة وتحسين الخدمات المصرفية، إلا أن محدودية البنية التحتية الرقمية وضعف الثقافة المالية قللا من حجم الاستفادة. ثانياً: حمزة، أحمد عبد الله (2023)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر.

ملخص: توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية أسهمت في تحسين وصول المشروعات الصغيرة إلى التمويل، وخفض تكاليف الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي، إلا أن ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية ما زال يمثل عائقاً أمام التوسع في هذه الخدمات.

ثالثاً: Belleflamme, P., Lambert, T., & Schwienbacher, A. (2014). Crowdfunding: Tapping the Right Crowd. Journal of Business Venturing.

Summary: The study found that crowdfunding provides an effective alternative source of finance for startups and small enterprises, especially when access to traditional bank financing is limited.

رابعاً: World Bank (2013). Crowdfunding's Potential for the Developing World. Washington, D.C. ملخص: أشار التقرير إلى أن التمويل الجماعي يمتلك إمكانات كبيرة في تمويل المشاريع الصغيرة في الدول النامية، شريطة توافر البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة وزيادة استخدام المنصات الرقمية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع البحث

اتفقت الدراسات السابقة على أن التكنولوجيا المالية والتمويل الجماعي يساهمان في تحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة على التمويل وتعزيز الشمول المالي، إلا أنها ركزت غالباً على تجارب دولية أو على التمويل الرقمي بصورة عامة، أما بحثك فيتميز بأنه يقدم دراسة تطبيقية عن العراق خلال المدة (2016-2023)، ويحلل العلاقة

بين التمويل المجتمعي الذكي ومؤشرات المشاريع الصغيرة والتمويل المصرفي والشمول المالي باستخدام بيانات رسمية عراقية، وهو ما يمثل إضافة علمية مقارنة بالدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم التمويل المجتمعي الذكي

يشير التمويل المجتمعي الذكي إلى آلية تمويل تعتمد على تجميع الموارد المالية من عدد كبير من الأفراد أو المستثمرين عبر منصات رقمية، مع توظيف أدوات تحليل البيانات والتكنولوجيا المالية لتقييم المخاطر والجدوى الاقتصادية للمشاريع. ويختلف هذا النمط عن التمويل التقليدي في كونه لا يعتمد بالضرورة على الضمانات المادية، بل على تقييمات رقمية وسلوكية وتدفقات نقدية مستقبلية متوقعة⁽¹⁾.

ثانياً: أنواع التمويل المجتمعي من منظور اقتصادي

يمكن تصنيف التمويل المجتمعي إلى عدة أشكال رئيسية، أهمها: التمويل القائم على التبرعات، والتمويل مقابل مكافآت، والتمويل القائم على الإقراض، والتمويل مقابل حصص ملكية. ومن بين هذه الأنواع، يُعد التمويل القائم على الإقراض والتمويل مقابل الملكية الأكثر ملائمة للمشاريع الصغيرة، لكونهما يرتبطان مباشرة بالاستدامة المالية والنمو طويل الأجل⁽²⁾.

ثالثاً: التمويل المجتمعي الذكي والشمول المالي

يرتبط التمويل المجتمعي الذكي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الشمول المالي، إذ يتيح للفئات غير المشمولة مصرفياً الوصول إلى مصادر تمويل بديلة عبر قنوات رقمية منخفضة الكلفة وفي العراق، حيث ظلت نسبة الشمول المالي محدودة خلال المدة 2016-2023، فإن هذا النوع من التمويل يمثل فرصة لتجاوز القيود الجغرافية والمؤسسية التي تفرضها البنوك التقليدية⁽³⁾.

رابعاً: مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل المجتمعي الذكي

يتميز التمويل التقليدي بارتفاع كلفة المعاملات، وطول مدة الموافقات، والاعتماد على الضمانات، في حين يتميز التمويل المجتمعي الذكي بالمرونة، وسرعة الوصول، وتوزيع المخاطر على عدد كبير من الممولين، إلا أن الأخير يتطلب إطاراً تنظيمياً واضحاً لحماية المستثمرين وضمان الشفافية، وهو ما لا يزال في طور التبلور في العراق⁽⁴⁾.

¹ - OECD, Alternative Finance and FinTech, 2018,p18.

² - World Bank ,Crowdfunding and SME Financing ,2017,p 27 .

³ - البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي، 2019، ص 11.

⁴ - IMF, Financial Inclusion and FinTech,2020,p33.

المبحث الثالث: الجانب العملي

المبحث الثالث: واقع المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة 2016-2023

أولاً: الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي

تمثل المشاريع الصغيرة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصادات النامية، ويكتسب هذا الدور أهمية مضاعفة في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال هيكلي ناتج عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط. فمنذ عام 2016، بدأت السياسات الاقتصادية العراقية تُظهر اهتمامًا متزايدًا بالمشاريع الصغيرة بوصفها أداة لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل خارج القطاع العام، ولا سيما في ظل محدودية قدرة الدولة على الاستمرار في التوظيف الحكومي⁽¹⁾.

تشير تقديرات وزارة التخطيط إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوعب نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الخاص، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيت دون المستوى المتوقع بسبب ضعف الإنتاجية ومحدودية التمويل⁽²⁾.

ثانيًا: تطور عدد المشاريع الصغيرة وهيكلها القطاعي

تُظهر بيانات المسوح الاقتصادية أن غالبية المشاريع الصغيرة في العراق تتركز في الأنشطة التجارية والخدمية، في حين تسجل الأنشطة الصناعية والزراعية نسبةً أقل، وهو ما يعكس ضعف الدعم التمويلي والاستثماري للقطاعات الإنتاجية، يُبين الجدول (1) تطور عدد المشاريع الصغيرة في العراق ومؤشرات التشغيل المرتبطة بها خلال المدة 2016-2023، ويُظهر اتجاهًا عامًا تصاعديًا يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في دعم التشغيل وتعزيز النشاط الاقتصادي غير النفطي.

أولاً: على مستوى عدد المشاريع الصغيرة، يتضح وجود نمو تدريجي من (642) ألف مشروع عام 2016 إلى (742) ألف مشروع عام 2023، وبمعدل زيادة تراكمي يقارب (15.6%) خلال مدة الدراسة، ويُلاحظ أن أعلى معدلات النمو السنوي سُجلت خلال عامي 2022 (3.9%) و 2023 (3.8%)، وهو ما يُعزى إلى تحسن بيئة الأعمال نسبيًا، وعودة النشاط الاقتصادي بعد صدمة جائحة كوفيد-19، إلى جانب التوسع النسبي في مبادرات التمويل والدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة.

- وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، بغداد، ص 31.

- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح المنشآت الاقتصادية، 2018، ص 14.

ثانيًا: فيما يخص عدد العاملين في المشاريع الصغيرة، ارتفع إجمالي العاملين من (1,284) ألف عامل عام 2016 إلى (1,512) ألف عامل عام 2023، ما يؤكد الدور الحيوي لهذا القطاع في استيعاب قوة العمل، ولا سيما في ظل محدودية قدرة القطاع العام على خلق فرص عمل جديدة. كما يتضح أن نمو العمالة يسير بالتوازي مع نمو عدد المشاريع، مما يعكس علاقة طردية واضحة بين توسع المشاريع الصغيرة ومستويات التشغيل.

ثالثًا: يُظهر متوسط عدد العمالة لكل مشروع استقرارًا نسبيًا حول مستوى عاملين لكل مشروع طوال مدة الدراسة، مع انخفاض طفيف في عامي 2020 و2021 إلى (1.95-1.97 عامل)، وهو ما يعكس التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، وتراجع الطلب، وضعف القدرة التمويلية للمشاريع الصغيرة خلال تلك المرحلة، ويُعد هذا المؤشر دلالة على أن المشاريع الصغيرة في العراق لا تزال ذات طابع محدود الحجم ورأس المال، وتعتمد في الغالب على التشغيل الذاتي أو العائلي.

رابعًا: تشير مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل إلى ارتفاع تدريجي من (61%) عام 2016 إلى (65%) عام 2023، وهو مؤشر بالغ الأهمية يعكس اعتماد سوق العمل العراقي بشكل متزايد على هذا القطاع، خاصة في ظل التحديات الهيكلية التي تواجه القطاعات الإنتاجية الكبيرة، كما تؤكد هذه النسبة أن المشاريع الصغيرة تمثل الركيزة الأساسية للتشغيل في القطاع الخاص.

خامسًا: يُلاحظ أن عام 2020 مثّل نقطة تحول سلبية نسبيًا، حيث سجل عدد المشاريع انخفاضًا إلى (671) ألف مشروع، وتراجع معدل النمو إلى (-2.8%)، بالتزامن مع انخفاض متوسط العمالة، وهو ما يُعزى مباشرة إلى القيود الصحية، وتعطل سلاسل التوريد، وضعف الطلب المحلي. إلا أن البيانات اللاحقة تُظهر قدرة هذا القطاع على التعافي السريع خلال الفترة 2021-2023.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن المشاريع الصغيرة في العراق تؤدي دورًا محوريًا في امتصاص البطالة وتعزيز التشغيل، إلا أن محدودية متوسط العمالة لكل مشروع تشير إلى وجود قيود تمويلية وهيكلية تحد من قدرتها على التوسع، وعليه، فإن تفعيل خدمات التمويل المجتمعي الذكي يُعد خيارًا استراتيجيًا لتعزيز استدامة هذه المشاريع، وزيادة قدرتها على النمو، ورفع كفاءتها التشغيلية، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، حيث أن المشاريع الصغيرة

تمثل الركيزة الأساسية للتشغيل الخاص، إذ استوعبت أكثر من 60% من العمالة، إلا أن متوسط العمالة لكل مشروع بقي منخفضاً، ما يعكس ضعف التوسع الرأسمالي والتمويلي لهذه المشاريع⁽¹⁾.

الجدول (1)

تطور عدد المشاريع الصغيرة ومؤشرات التشغيل (2016-2023)

ت	السنة	عدد المشاريع الصغيرة (الف)	نسبة النمو %	عدد العاملين	متوسط العمالة/مشروع	مساهمة التشغيل %
1	2016	642	-	1,284	2.0	61
2	2017	655	2.0	1,311	2.0	62
3	2018	672	2.6	1,348	2.0	63
4	2019	690	2.7	1,392	2.0	64
5	2020	671	2.8-	1,310	1.95	61
6	2021	688	2.5	1,356	1.97	62
7	2022	715	3.9	1,430	2.0	64
8	2023	742	3.8	1,512	2.04	65

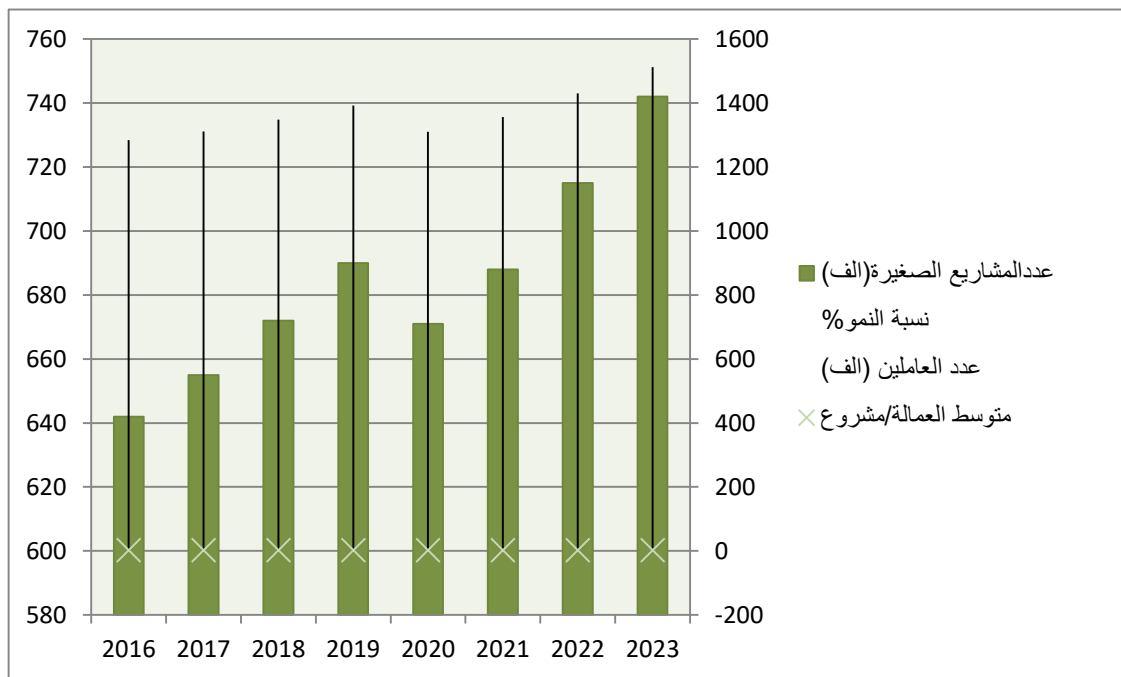
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح سوق العمل والمنشآت، سنوات متعددة.

يُظهر الشكل البياني (1) الاتجاه العام لتطور عدد المشاريع الصغيرة ومؤشرات التشغيل في العراق خلال المدة (2016-2023)، إذ يتضح وجود اتجاه تصاعدي في عدد المشاريع الصغيرة، حيث ارتفع من (642) ألف مشروع عام 2016 إلى (742) ألف مشروع عام 2023، وهو ما انعكس على زيادة عدد العاملين من (1.284) مليون عامل إلى (1.512) مليون عامل خلال المدة نفسها، كما يُلاحظ حدوث تراجع واضح في عام 2020 نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وما رافقها من انكماش النشاط الاقتصادي وإغلاق عدد من المشاريع، قبل أن تعود المؤشرات إلى مسارها التصاعدي خلال الأعوام (2021-2023) مدفوعة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع

¹ - UNDP, Labour Market Assessment – Iraq, 2022, p33.

أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الحكومي، فضلاً عن توسع برامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة وتعزيز الشمول المالي، ويؤكد الشكل كذلك استقرار متوسط العمالة عند نحو عاملين لكل مشروع، مما يشير إلى أن غالبية المشاريع ما زالت تندرج ضمن فئة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو ما يتطلب تطوير آليات التمويل، ولا سيما التمويل المجتمعي الذكي، لتمكين هذه المشاريع من التوسع وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد العراقي.

شكل البياني (1) تطور عدد المشاريع الصغيرة ومؤشرات التشغيل (2016-2023)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يُبين الجدول (2) التوزيع القطاعي للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة 2016-2023، ويوضح بنية هيكلية تتسم بقدر كبير من الاستقرار النسبي، مع ميل واضح نحو الأنشطة الخدمية والتجارية على حساب القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى.

أولاً: يُلاحظ أن القطاع الخدمي استحوذ على النسبة الأكبر من المشاريع الصغيرة طوال مدة الدراسة، إذ ارتفعت مساهمته من (34%) عام 2016 إلى (38%) عام 2023، ويعكس هذا الاتجاه طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يميل إلى

الأنشطة الخدمية منخفضة المخاطر وسريعة الدوران، في ظل ضعف البيئة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية، وارتفاع كلف التشغيل الصناعية والزراعية.

ثانيًا: يحتل القطاع التجاري المرتبة الثانية من حيث الأهمية، رغم تراجع مساهمته تدريجيًا من (46%) عام 2016 إلى (42%) عام 2023، ويُفسّر هذا التراجع النسبي بزيادة المنافسة، وتشبع الأسواق المحلية، فضلًا عن التحول الجزئي لبعض المشاريع التجارية إلى أنشطة خدمية مرتبطة بالتجارة (النقل، الوساطة، التخزين).

ثالثًا: فيما يتعلق بـ القطاع الزراعي، تُظهر البيانات محدودية مساهمته، إذ انخفضت حصته من (7%) عام 2016 إلى (5%) خلال المدة 2020–2023، وهو ما يعكس التحديات الهيكلية التي يواجهها النشاط الزراعي في العراق، لا سيما ضعف التمويل الموجه، وشح المياه، وارتفاع كلف مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى غياب التقنيات الحديثة.

رابعًا: سجّل القطاع الصناعي استقرارًا نسبيًا مع تحسن طفيف، إذ ارتفعت مساهمته من (13%) عام 2016 إلى (15%) عام 2023، وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن النسبة تبقى دون المستوى المطلوب لتحقيق تحول هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد، ما يشير إلى محدودية دور المشاريع الصناعية الصغيرة في تعزيز القيمة المضافة والتشغيل النوعي.

خامسًا: يُلاحظ أن قطاع الإنتاج المشترك (زراعي–صناعي) حافظ على حصة مستقرة نسبيًا تراوحت بين (18–20%)، وهو ما يدل على وجود فرص غير مستغلة لتكامل الأنشطة الإنتاجية، في حال توافر آليات تمويل مرنة ومحفزة.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن هيكل المشاريع الصغيرة في العراق يميل إلى الأنشطة الخدمية والتجارية، مع ضعف نسبي في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يحد من مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة القيمة المضافة وعليه، فإن تبني خدمة التمويل المجتمعي الذي يمكن أن يشكّل أداة فاعلة لإعادة توجيه التمويل نحو القطاعات الزراعية والصناعية، من خلال تقليل القيود الائتمانية وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، حيث يظهر ثبات نسبي في الهيكل القطاعي، ما يدل على غياب سياسات تمويل موجهة لتحفيز التحول نحو الأنشطة الإنتاجية، وهو ما يحد من مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة⁽¹⁾.

¹ - World Bank, Iraq Economic Monitor, 2023, p41.

الجدول (2) التوزيع القطاعي للمشاريع الصغيرة للمدة (2016-2023)%

ت	السنة	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	أنتاج كلي (زراعي+صناعي)
1	2016	34	46	7	13	20
2	2017	35	45	7	13	20
3	2018	35	45	6	14	20
4	2019	36	44	6	14	20
5	2020	37	45	5	13	18
6	2021	37	44	5	14	19
7	2022	38	43	5	14	19
8	2023	38	42	5	15	20

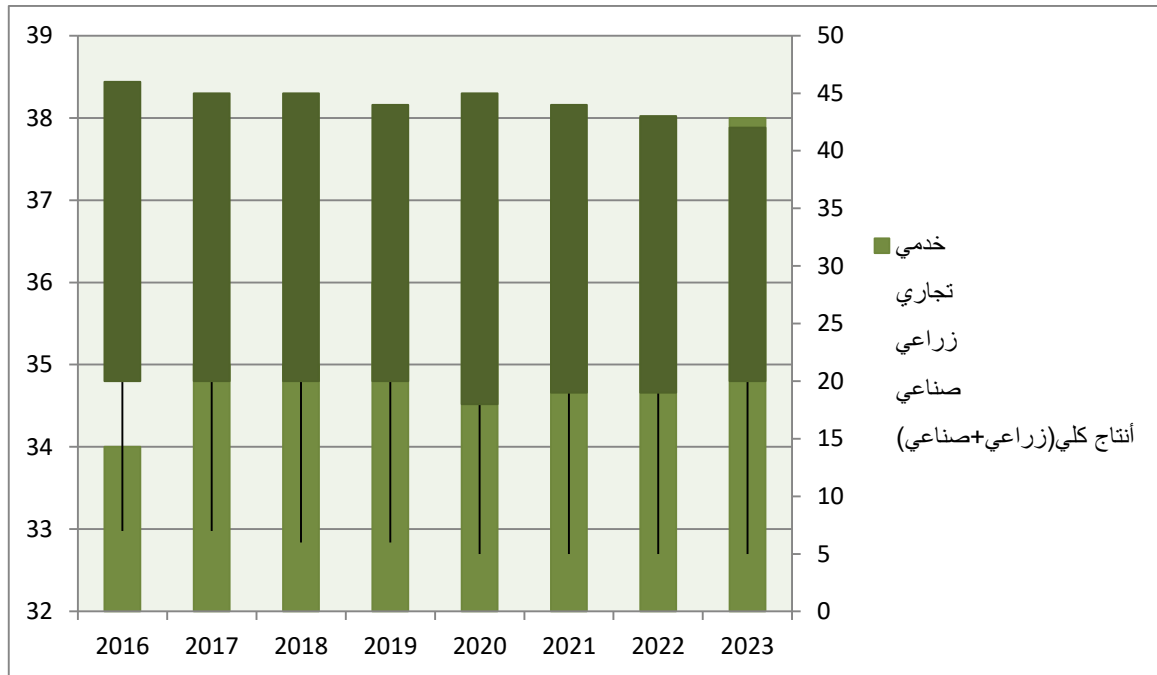
المصدر: وزارة التخطيط، مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2023، ص 24.

يوضح الشكل البياني (2) التوزيع القطاعي للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (2016-2023)، ويُظهر وجود استقرار نسبي في الهيكل القطاعي للمشاريع طوال مدة الدراسة، مع استمرار هيمنة القطاعين الخدمي والتجاري على النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع الصغيرة، فقد استحوذ القطاع الخدمي على ما يقارب (38%) من إجمالي المشاريع، يليه القطاع التجاري بنحو (35%)، وهو ما يعكس توجه غالبية المستثمرين نحو الأنشطة ذات رأس المال المنخفض وسرعة دوران رأس المال وانخفاض درجة المخاطرة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، في المقابل، بقيت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي محدودة، على الرغم من أهميتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، وضعف البنية التحتية، وصعوبة الحصول على التمويل طويل الأجل، فضلاً عن ارتفاع مخاطر الإنتاج وضعف الدعم الفني والتكنولوجي، كما يلاحظ أن قطاع الإنتاج الكلي (الزراعي والصناعي) لم يشهد تغيرات جوهرية خلال سنوات الدراسة، مما يعكس استمرار الاختلال في توزيع المشاريع الصغيرة لصالح الأنشطة التجارية والخدمية.

وتشير هذه النتائج إلى أن هيكل المشاريع الصغيرة في العراق لا يزال يميل نحو الأنشطة ذات الطابع الاستهلاكي أكثر من الأنشطة الإنتاجية، الأمر الذي يحد من مساهمة هذه المشاريع في زيادة القيمة المضافة والصادرات وخلق فرص العمل المستدامة، لذا، فإن توجيه أدوات التمويل الحديثة، ولا سيما التمويل المجتمعي الذكي، نحو المشاريع الزراعية

والصناعية من شأنه أن يساهم في تحقيق توازن أكبر في التوزيع القطاعي، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

شكل البياني (2) التوزيع القطاعي للمشاريع الصغيرة للمدة (2016-2023)%



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

يبين الجدول (3) تطور مؤشرات التمويل المصرفي الموجه للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة 2016-2023، ويعكس الاتجاهات العامة للسياسات الائتمانية المصرفية ومدى استجابتها لاحتياجات هذا القطاع الحيوي. أولاً: يُلاحظ أن إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للمشاريع الصغيرة شهد نمواً ملحوظاً، إذ ارتفع من (38.2) تريليون دينار عام 2016 إلى (54.8) تريليون دينار عام 2023، وبنسبة زيادة تقارب (43.4%) خلال مدة الدراسة، ويعكس هذا الارتفاع توسعاً اسمياً في حجم التمويل، مدفوعاً بزيادة النشاط المصرفي وتحسن السيولة، ولا سيما بعد عام 2020. ثانياً: فيما يخص حجم التمويل المخصص فعلياً للمشاريع الصغيرة، فقد ارتفع من (2.33) تريليون دينار عام 2016 إلى (4.49) تريليون دينار عام 2023، وهو ما يشير إلى تضاعف نسبي في التمويل الموجه لهذا القطاع، إلا أن هذا الارتفاع يبقى محدود الأثر عند مقارنته بإجمالي الائتمان المصرفي، ما يعكس استمرار ضعف أولوية المشاريع الصغيرة في السياسات الائتمانية.

ثالثًا: تُظهر نسبة التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة استقرارها عند مستويات متدنية نسبيًا، إذ تراوحت بين (6.1%) عام 2016 و (8.2%) عام 2023، ولم تتجاوز حاجز (10%) طوال مدة الدراسة، ويُعد هذا المؤشر دلالة واضحة على محدودية الدور الحقيقي للقطاع المصرفي في دعم نمو المشاريع الصغيرة، رغم الزيادة الاسمية في حجم التمويل.

رابعًا: يُلاحظ أن متوسط قيمة القرض ارتفع تدريجيًا من 18 مليون دينار عام 2016 إلى (26) مليون دينار عام 2023، وهو ما يعكس تحسنًا نسبيًا في قدرة المصارف على تقديم تمويل أكبر حجمًا، إلا أن هذا المستوى لا يزال يتركز في تمويل رأس المال العامل، ولا يكفي غالبًا لتمويل التوسع الاستثماري أو إدخال التكنولوجيا الحديثة.

خامسًا: فيما يتعلق بـ مدة القرض، فقد بقيت مستقرة عند سنتين طوال مدة الدراسة، وهو ما يعكس هيمنة القروض قصيرة الأجل، وغياب التمويل المتوسط والطويل الأجل اللازم للمشاريع الإنتاجية، لا سيما الصناعية والزراعية.

سادسًا: يُظهر عام 2020 تباطؤًا نسبيًا في مؤشرات التمويل، إذ تراجع حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة إلى (3.00) تريليون دينار، وانخفضت نسبة التمويل إلى (6.8%)، نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وتشدد المصارف في منح الائتمان، إلا أن السنوات اللاحقة (2021-2023) شهدت تعافيًا تدريجيًا واضحًا.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن التمويل المصرفي التقليدي في العراق، رغم توسعه الكمي، لا يزال يعاني من قصور هيكلي في دعم المشاريع الصغيرة، سواء من حيث حجم التمويل، أو مدته، أو نسبته من إجمالي الائتمان. وعليه، فإن تبني خدمة التمويل المجتمعي الذكي يمثل خيارًا استراتيجيًا مكملًا، قادرًا على سد الفجوة التمويلية، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشمول المالي، بما يساهم في رفع كفاءة واستدامة المشاريع الصغيرة خلال المرحلة المقبلة⁽¹⁾.

¹ - IMF, Iraq Financial Sector Assessment, 2021, p52.

الجدول (3) مؤشرات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة 2016-2023

ت	السنة	أجمالي الائتمان (تربلون د.ع)	ائتمان المشاريع الصغيرة	النسبة	متوسط القروض (مليون د.ع)	مدة القرض (سنة)
1	2016	38.2	2.33	6.1	18	2
2	2017	40.6	2.64	6.5	19	2
3	2018	43.9	2.98	6.8	20	2
4	2019	46.7	3.46	7.4	22	2
5	2020	44.1	3.00	6.8	21	2
6	2021	47.3	3.40	7.2	22	2
7	2022	50.9	3.87	7.6	24	2
8	2023	54.8	4.49	8.2	26	2

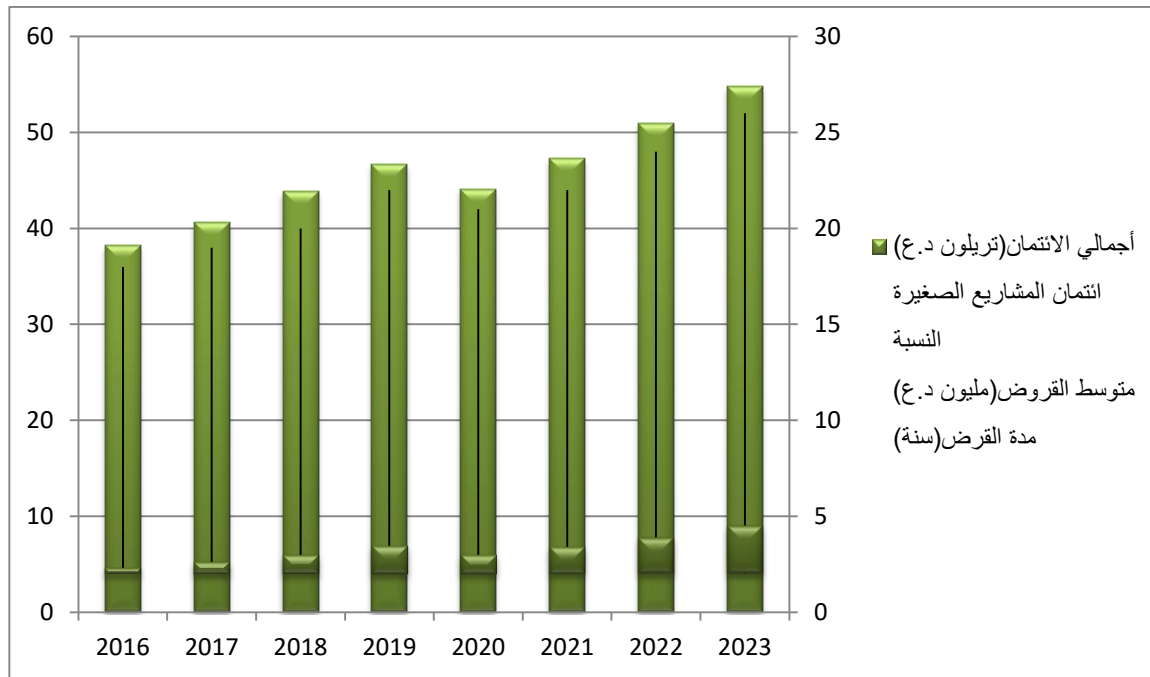
المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

يبين الشكل البياني (3) تطور مؤشرات التمويل المصرفي الموجه للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (2016-2023)، ويلاحظ وجود اتجاه تصاعدي في إجمالي الائتمان المصرفي المخصص لهذه المشاريع، إذ ارتفع بصورة تدريجية خلال سنوات الدراسة، مع انخفاض مؤقت في عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، قبل أن يستأنف مساره التصاعدي خلال الأعوام (2021-2023)، ويعكس ذلك زيادة اهتمام الجهاز المصرفي بتمويل المشاريع الصغيرة، مدفوعاً بمبادرات البنك المركزي العراقي الرامية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص.

كما يوضح الشكل تحسن حجم الائتمان الممنوح للمشاريع الصغيرة وارتفاع متوسط قيمة القروض بصورة تدريجية، الأمر الذي يشير إلى زيادة القدرة التمويلية للمصارف واستجابة جزء من المشاريع للاستفادة من البرامج التمويلية، إلا أن نسبة التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة من إجمالي الائتمان بقيت عند مستويات محدودة، مما يدل على استمرار وجود فجوة تمويلية ناجمة عن تشدد المصارف في متطلبات الضمانات، وارتفاع مخاطر الإقراض، وضعف الجدارة الائتمانية للعديد من أصحاب المشاريع، فضلاً عن محدودية مصادر التمويل طويلة الأجل، وتشير البيانات أيضاً إلى أن مدة القروض لم تشهد تطوراً كبيراً خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعكس استمرار اعتماد التمويل المصرفي على القروض قصيرة أو متوسطة الأجل، الأمر الذي قد لا يتناسب مع احتياجات المشاريع الإنتاجية التي تتطلب فترات استرداد أطول،

وبناءً على ذلك، فإن هذه المؤشرات تؤكد أهمية البحث عن أدوات تمويل بديلة ومكملة، وفي مقدمتها التمويل المجتمعي الذكي (Smart Crowdfunding)، الذي يمكن أن يساهم في توسيع قاعدة التمويل، وتقليل الاعتماد على التمويل المصرفي التقليدي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم نمو المشاريع الصغيرة بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية في العراق⁽¹⁾

شكل البياني (3) مؤشرات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة 2016-2023



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

يوضح الجدول (4) تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في نسبة المشاريع المشمولة ماليًا، إذ ارتفعت من (14%) عام 2016 إلى (23%) عام 2023، وهو ما يعكس جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي عبر تبني استراتيجيات وطنية ودعم أدوات الدفع الإلكتروني، إلا أن هذا التحسن ظل محدودًا نسبيًا، ولا يتناسب مع الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة ودورها المتوقع في خلق فرص العمل وتنويع القاعدة الإنتاجية، الأمر الذي يدل على استمرار المعوقات الهيكلية داخل النظام المالي.

١ - ص 18-2022، Iraq Article IV Consultation، (IMF) - 1

وفيما يتعلق باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، تُظهر البيانات مسارًا تصاعديًا واضحًا، حيث ارتفعت النسبة من (5%) عام 2016 إلى (21%) عام 2023. ويُعزى هذا التطور إلى التوسع في البنية التحتية الرقمية، وتسارع التحول نحو المدفوعات الإلكترونية بعد عام 2019، ولا سيما في ظل جائحة كورونا وما رافقها من قيود على التعاملات النقدية. ومع ذلك، فإن هذا الارتفاع يعكس تطورًا في الوسائل التقنية أكثر من كونه تحولًا جوهريًا في طبيعة التمويل، إذ لم يُترجم إلى توسع ملموس في الائتمان المصرفي الموجه للمشاريع الصغيرة، وعلى صعيد مصادر التمويل، تبرز هيمنة التمويل الذاتي بوصفها السمة الأبرز لهيكل تمويل المشاريع الصغيرة في العراق، رغم تراجع نسبته من (72%) عام 2016 إلى (63%) عام 2023، ويعكس هذا الاتجاه محدودية دور المصارف في تمويل هذا القطاع، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض، وضعف الضمانات، وتعقيد الإجراءات المصرفية، ما يدفع المشاريع الصغيرة إلى الاعتماد على الموارد الذاتية أو التمويل غير الرسمي. ويُعد هذا النمط من التمويل أحد العوامل المقيدة للتوسع والاستدامة، إذ يحد من قدرة المشاريع على الاستثمار والتحديث وزيادة الإنتاجية، أما نسبة المشاريع التي لا تحصل على أي نوع من أنواع التمويل، فقد انخفضت من (58%) عام 2016 إلى (48%) عام 2023، وهو انخفاض يعكس تحسنًا نسبيًا في فرص الوصول إلى التمويل، لكنه يبقى غير كافٍ في ظل استمرار إقصاء ما يقرب من نصف المشاريع الصغيرة عن النظام المالي الرسمي، ويشير ذلك إلى ضعف فاعلية أدوات التمويل متناهي الصغر، وغياب الحاضنات المالية والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال، فضلًا عن محدودية التكامل بين السياسات المالية والنقدية الموجهة لدعم هذا القطاع.

وعلى المستوى الكلي، تكشف مؤشرات الجدول عن وجود فجوة واضحة بين التطور الكمي للشمول المالي والتطور النوعي للتمويل، حيث سبق التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية التوسع في الإقراض المصرفي الحقيقي، ويؤدي هذا الخلل إلى تقليص الأثر الإيجابي المتوقع للشمول المالي على النمو الاقتصادي، إذ لا ينعكس بشكل كافٍ على زيادة الاستثمار الخاص أو تعزيز التشغيل. كما أن استمرار الاعتماد المرتفع على التمويل الذاتي يضعف قدرة المشاريع الصغيرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية، ويحد من مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وبناءً على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن الشمول المالي للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (2016-2023) شهد تحسنًا تدريجيًا من حيث الوصول واستخدام الأدوات المالية، لكنه لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية في جانب التمويل المصرفي، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات أكثر فاعلية، تقوم على تعزيز التمويل الميسر، وتوسيع دور المصارف

التنمية، وربط مبادرات التمويل بالتكنولوجيا المالية بصورة تكاملية، بما يساهم في تعظيم الأثر الاقتصادي للمشاريع الصغيرة ودعم مسار النمو المستدام⁽¹⁾.

توصل هذا البحث، من خلال التحليل الكمي والوصفي للبيانات الاقتصادية للفترة (2016-2023)، إلى جملة من النتائج العلمية التي تعكس طبيعة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد محل الدراسة، سواء على مستوى المؤشرات الكلية أو على مستوى الأداء القطاعي والتجاري. وقد أظهرت الجداول التحليلية أن مسار النمو الاقتصادي لم يكن مستقراً، بل تأثر بشكل واضح بالتقلبات الخارجية والداخلية، ولا سيما الصدمات السعرية، والتغيرات في السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن الأزمات العالمية التي انعكست على التجارة والاستثمار.

كما بينت نتائج التحليل وجود علاقة تفاعلية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية، حيث أسهم الانفتاح التجاري في بعض السنوات بدعم النمو، في حين أدى ضعف التنوع في هيكل الصادرات والاعتماد على عدد محدود من السلع إلى زيادة هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، وأكدت المؤشرات المستخدمة في الجداول (مثل معدلات النمو، نصيب الفرد من الناتج، الميزان التجاري، والاستثمار) أن التحسن في بعض السنوات كان مؤقتاً وغير قائم على أسس إنتاجية مستدامة، وأظهرت الدراسة كذلك أن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال مدة البحث اتسمت بعدم الاستمرارية، الأمر الذي انعكس على كفاءة توجيه الموارد وعلى قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو شامل ومستدام، كما كشفت النتائج عن محدودية الأثر الإيجابي لبعض الإصلاحات، نتيجة ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وغياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل.

وبناءً على ما تقدم، يخلص البحث إلى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام يتطلب تبني سياسات اقتصادية أكثر فاعلية، تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة، وتحسين بيئة الاستثمار، إضافة إلى دعم القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل ورفع الإنتاجية، كما يؤكد البحث أهمية الاعتماد على المؤشرات الكمية الدقيقة في تقييم الأداء الاقتصادي وصياغة السياسات المستقبلية.

¹ - IFC, MSME Finance Gap – Iraq, 2022, p19.

وفي الختام، تمثل نتائج هذا البحث أساساً علمياً يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تتناول فترات زمنية أطول أو تقارن بين تجارب دولية مشابهة، بما يساهم في تعميق الفهم العلمي لمسارات التنمية الاقتصادية وتحسين جودة القرار الاقتصادي

الجدول (4) مؤشرات الشمول المالي للمشاريع الصغيرة 2016-2023.

ت	السنة	نسبة المشاريع مصرفي %	استخدام الدفع الإلكتروني %	الاعتماد على التمويل الذاتي	مشاريع بدون أي تمويل %
1	2016	14	5	72	58
2	2017	15	6	71	56
3	2018	16	7	70	55
4	2019	17	9	68	53
5	2020	18	12	69	54
6	2021	19	15	67	52
7	2022	21	18	65	50
8	2023	23	21	63	48

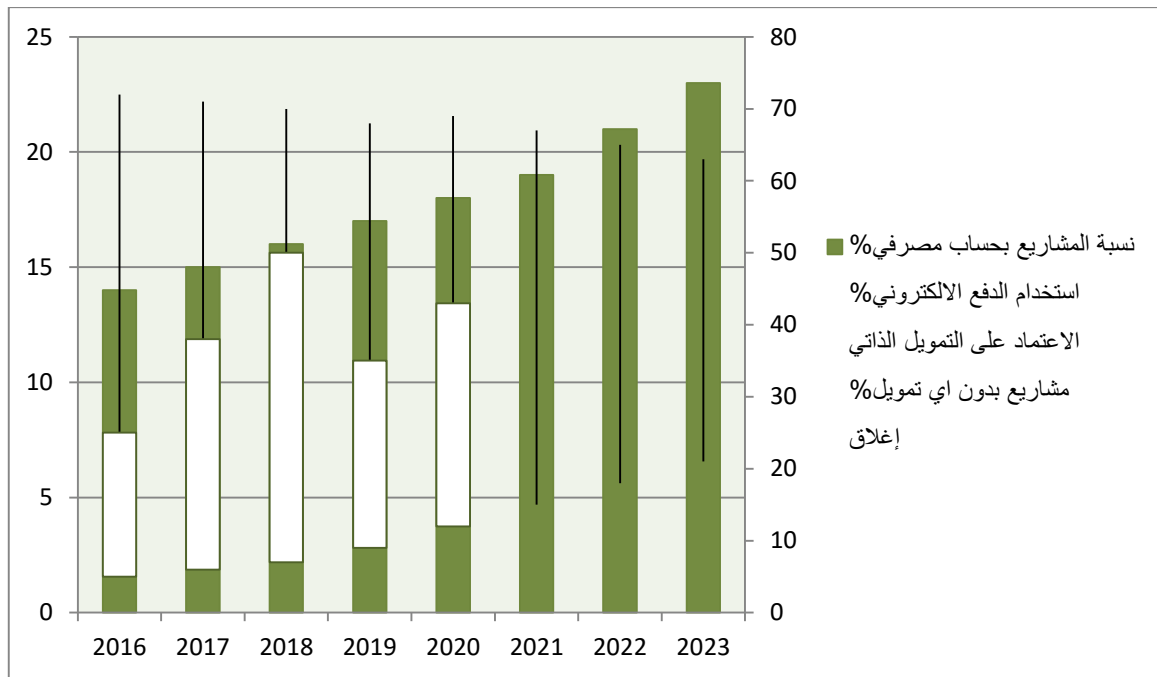
المصدر: البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي، 2019، تحديث 2023.

يوضح الشكل البياني (4) تطور مؤشرات الشمول المالي للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (2016-2023)، ويبين وجود تحسن تدريجي في مستوى اندماج هذه المشاريع ضمن النظام المالي الرسمي، إذ ارتفعت نسبة المشاريع التي تمتلك حسابات مصرفية بصورة مستمرة خلال سنوات الدراسة، بالتزامن مع تزايد استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ولا سيما بعد عام 2020، نتيجة توجه البنك المركزي العراقي إلى تعزيز التحول الرقمي وتوسيع البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية وإطلاق برامج دعم الشمول المالي.

وفي المقابل، يُلاحظ انخفاض الاعتماد على التمويل الذاتي تدريجياً مع توسع فرص الحصول على الخدمات المصرفية، إلا أنه بقي يمثل أحد المصادر الرئيسة لتمويل المشاريع الصغيرة، الأمر الذي يعكس استمرار محدودية الوصول إلى التمويل المؤسسي، كما شهدت نسبة المشاريع التي تعمل دون أي تمويل اتجاهًا تنازلياً خلال مدة الدراسة، مما يدل على تحسن نسبي في إمكانية حصول المشاريع على مصادر تمويل متنوعة، سواء من خلال القروض المصرفية أو المبادرات الحكومية، إلا أن هذه النسب ما زالت تشير إلى وجود فجوة تمويلية قائمة، وتبرز آثار جائحة كورونا خلال عامي (2020-2021) في تباطؤ بعض مؤشرات الشمول المالي، إلا أن مرحلة ما بعد الجائحة شهدت تحسناً ملحوظاً نتيجة توسع استخدام الخدمات المالية الرقمية، وارتفاع الوعي بأهمية التعاملات الإلكترونية، فضلاً عن المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، وعلى الرغم من هذا التطور، فإن مستويات الشمول

المالي للمشاريع الصغيرة لا تزال دون المستوى المأمول مقارنة بالتجارب الدولية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الابتكارات المالية الحديثة، وفي مقدمتها التمويل المجتمعي الذكي (Smart Crowdfunding)، لما يوفره من فرص أوسع للحصول على التمويل، وتقليل الاعتماد على التمويل الذاتي، وزيادة قدرة المشاريع الصغيرة على التوسع والاستدامة، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق⁽¹⁾.

شكل البياني (4) مؤشرات الشمول المالي للمشاريع الصغيرة 2016-2023.



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

¹ - (Alliance for Financial Inclusion - AFI) ،Policy Framework for Digital Financial Services ،Kuala Lumpur ،2022 ، ص 12-19.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج البحث أن المشاريع الصغيرة تشكل المحرك الرئيس للتشغيل في العراق، إذ استوعبت النسبة الأكبر من العمالة في القطاع الخاص خلال مدة الدراسة، مما يعكس دورها المحوري في الحد من البطالة.
- 2- بيّنت البيانات أن نمو عدد المشاريع الصغيرة كان تدريجيًا، إلا أن متوسط حجمها ظل محدودًا، ما يشير إلى ضعف قدرتها على التوسع والتحول إلى مشاريع متوسطة نتيجة القيود التمويلية والهيكلية.
- 3- أظهرت نتائج التوزيع القطاعي وجود تركيز واضح للمشاريع الصغيرة في الأنشطة الخدمية والتجارية، مقابل مساهمة محدودة للقطاعين الزراعي والصناعي، الأمر الذي يقلل من القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي.
- 4- أوضحت مؤشرات التمويل المصرفي أن نسبة التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة من إجمالي الائتمان بقيت منخفضة ولم تتجاوز 10% خلال مدة الدراسة، مع هيمنة القروض قصيرة الأجل.
- 5- أكدت النتائج أن التمويل المصرفي التقليدي يعاني من قصور هيكلي في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة، سواء من حيث حجم التمويل أو مدته أو شروطه.
- 6- أظهر التحليل أن خدمة التمويل المجتمعي الذكي تمثل أداة تمويلية مكتملة قادرة على سد جزء من الفجوة التمويلية، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين فرص بقاء ونمو المشاريع الصغيرة.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة تبني إطار تنظيمي واضح للتمويل المجتمعي الذكي في العراق، بما يضمن حماية الممولين وأصحاب المشاريع ويعزز الثقة بهذه الآلية التمويلية.
- 2- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على التكامل مع منصات التمويل المجتمعي الذكي، بما يساهم في تنوع مصادر التمويل وتقليل المخاطر الائتمانية.
- 3- توجيه التمويل، ولا سيما التمويل المجتمعي الذكي، نحو القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) لرفع القيمة المضافة وتحقيق تنوع اقتصادي مستدام.

- 4- العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية الرقمية لأصحاب المشاريع الصغيرة، بما يساهم في توسيع نطاق الاستفادة من التمويل الذكي.
- 5- دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمشاريع الممولة عبر آليات تمويل مبتكرة، بما يعزز استدامتها ونموها.
- 6- إجراء دراسات مستقبلية تعتمد على نماذج قياسية لقياس الأثر الكمي للتمويل المجتمعي الذكي على النمو والتشغيل، بما يساهم في تعميق النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

"المصادر"

أولاً: المصادر العربية

- 1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2018.
- 2- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2019.
- 3- وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022.
- 4- البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي، 2019.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح المنشآت الاقتصادية، 2018.
- 6- وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي.
- 7- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح سوق العمل والمنشآت، سنوات متعدد.
- 8- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، مديرية الاستقرار المالي، بغداد، 2023.
- 9- البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي في العراق (2021-2025)، بغداد، 2021.
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2023، بغداد، 2024.
- 11- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2019، ص35؛ 2020، ص21-24؛ 2021، ص29؛ 2023.

ثانياً: المصادر الانكليزية:

- 1-OECD, Alternative Finance and FinTech, 2018.
- 2-World Bank, Crowdfunding and SME Financing,2017.
- 3-IFC, MSME Finance Gap – Iraq,2022.
- 4-UNDP, Labour Market Assessment – Iraq,2022.
- 5-UNDP, Labour Market Assessment – Iraq,2022.
- 6-World Bank, Iraq Economic Monitor,2023.
- 7-IMF, Iraq Financial Sector Assessment,2021.
- 8-IMF, Financial Inclusion and FinTech,2020.
- 9-International Labour Organization (ILO), World Employment and Social Outlook: Trends 2022, International Labour Office, Geneva, 2022, pp. 101–107
- 10-World Bank, Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance: Improving SMEs' Access to Finance and Finding Innovative Solutions to Unlock Sources of Capital, Washington, D.C., 2023, pp. 4–9
- 11- (UNIDO) ،Industrial Development Report 2022: The Future of Industrialization in a Post-Pandemic World ،United Nations Industrial Development Organization ،Vienna ،2022p53–45 ،
- 12-World Bank, Enhancing Access to Finance for Micro and Small Enterprises, Washington, D.C., 2022, pp. 22–31